



The reality of the application of electronic auditing in Iraqi commercial banks from the point of view of the external auditor

(a survey study of the views of the same external auditors)

واقع تطبيق التدقيق الإلكتروني في البنوك التجارية العراقية من وجهة نظر المدقق الخارجي
(دراسة استطلاعية لأراء عينه من المدققين الخارجيين)

*م.م علي طه ياسين **م.م احمد كاظم عيدان ***م.م جاسم عيدان براك

Abstract : The purpose of the research is to clarify the reality of the application of electronic auditing in Iraqi commercial banks from the point of view of the external auditor and the extent to which the auditors understand the importance of using information technology in the audit process. The researcher used the SPSS program for statistical analysis based on the five-dimensional Likert scale, the mean, the standard deviation and the relative weight. The researcher also reached a group of The results were the most important: a significant impact of the process of electronic auditing on the external audit process from the point of view of the external auditors. The researcher also recommended that government agencies and supervisors monitor the audit offices in order to make technological improvements in their work,

* جامعة البصرة /كلية الادارة والاقتصاد

** جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد

*** جامعة الفرات الاوسط التقنية /المعهد التقني المسيب

as well as the need for audit companies to pay increased attention to the electronic auditing process so that they have sufficient capacity in the audit process and thus get a good competitive position in the business market.

المستخلص: يهدف البحث بيان واقع تطبيق التدقيق الإلكتروني في البنوك التجارية العراقية من وجهة نظر المدقق الخارجي ومدى إدراك المدققين لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق. وقد استخدم الباحث لقياس متغيرات الدراسة الاستبائي، وتم توزيع الاستبانة على العاملين في شركات ومكاتب التدقيق المجازة، وبلغ عددها (٤٢) استبانة، واستخدام الباحث برنامج SPSS للتحليل الاحصائي بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي والوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي. كما توصل الباحث الى مجموعة من النتائج كان من أهمها: وجود اثر كبير لعملية التدقيق الإلكتروني على عملية التدقيق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين. كما اوصى الباحث ضرورة قيام الجهات الحكومية والمشرقة على المهنة بمتابعة مكاتب التدقيق من أجل إدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها وكذلك ضرورة ان تولي شركات التدقيق اهتماما متزايدا في عملية التدقيق الإلكتروني حتى تكون لديها القدرة الكافية في عملية التدقيق وبالتالي تحصل على مركز تنافسي جيد في سوق الاعمال.

المقدمة: تعد التكنولوجيا في هذه الأيام أمرا ضروريا للقيام بالمهام المختلفة في شتى المجالات، ولذلك قامت العديد من الشركات الصغيرة والكبيرة تلك التي تهدف للربح وتلك التي لا تهدف بالاعتماد على التكنولوجيا من أجل تسيير أعمالها وذلك لما لها من فوائد جمة وكثيرة في تسهيل المهام واختصار الوقت والتكلفة المترتبة. وباعتبار المحاسبة وظيفه مهمة لدى جميع الشركات، فهي معنية بمواكبة هذا التطور التكنولوجي، فلا يعقل ومن غير المقبول أن تبقى مهنة المحاسبة حبيسة الأوراق والدفاتر والعمل اليدوي في ظل هذا التطور العالمي. ويرافق التطور في العملية المحاسبية تطوراً تلقائياً في عملية التدقيق المصاحبة. وطالما أن عملية معالجة البيانات الإلكترونية أصبحت ضرورية في المؤسسات وتهدف إلى تحقيق فعالية أكبر في أنشطتها، فقد برزت أهمية التدقيق على هذه المؤسسات. وفي الوقت نفسه شهدت عملية التدقيق استجابات متزايدة لمواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات لدى المنشآت والشركات، وفي مرحلة التحول و تبني شركات التدقيق لنظام التدقيق الإلكتروني، وحجم الزيادة في العمليات الحسابية التي تحتاج الى سرعة والكفاءة في التدقيق، فيجب على شركات التدقيق ان تكون قد سارت في اتجاه استخدام تكنولوجيا المعلومات والتي تساعد على الدقة ومنع الغش والتلاعب او التحريف، وهذا هو التطور الذي استخدم في نظام التدقيق الإلكتروني باستخدام الحواسيب الحديثة، فيكون للشركات دور الالتزام في هذا التطور والاخذ في كافة المعايير والاستخدامات الخاصة بالتدقيق الإلكتروني.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة فيما اذا كانت البنوك التجارية تتباين تطبيقاتها في التدقيق الإلكتروني على تعاملاتها بسبب اختلاف إمكانيات التطبيق ودرجة الالتزام به بين العاملين فإن وجهة نظر المدقق الخارجي قد تكون متقاربة لحد كبير بين مدقق وآخر إذا أن المدقق الخارجي يعتمد معيارا متفقاً عليها في مهنة التدقيق إزاء كل المصارف التجارية على هذا الأساس انطلقت مشكلة البحث من مشكلة مفادها اذا كانت معايير التدقيق الإلكتروني مسحوبة من وجهة النظر الأدبية

فإن همسها في الواقع التطبيقي مشكلة قائمة في حد ذاتها ، ومن هنا يمكن صياغة المشكلة في طرح السؤال الآتي:

ما هي امكانيات تطبيق التدقيق الإلكتروني في البنوك التجارية العراقية ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية الآتية :

- ٠١ السؤال الفرعي الاول . ماهي صعوبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الإلكتروني في البنوك التجارية؟
- ٠٢ السؤال الفرعي الثاني . ما هي معوقات استخدام التقنيات الحديثة في البنوك التجارية ؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال استخدام الحاسوب في عملية التدقيق أي استخدام نظام التدقيق الإلكتروني ، وتطوير تلك العملية ليقوم المدقق الحسابات او المدققون بشكل عام بإنجاز اعمالهم بالشكل المناسب والكفاءة العالية وبالسرعة الممكنة أي باقل وقت ممكن مما يساعد على انجاز العمل بشكل مباشر.

وتزداد أهمية هذا النظام من خلال تبني البنوك التجارية لنظام التدقيق الإلكتروني حيث تمثل هذه الشركات جزء من عملية التدقيق ،فان تبني هذا الموضوع يؤدي الى المساعدة في تحسين نظام الرقابة ومواكبة عصر النظم المعلومات المحاسبية في استخدام الحواسيب من اجل الدقة وسلامة البيانات.

أهداف الدراسة:

ونتيجة لذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلى عدة أمور منها:

١. بيان دور وأهميه التدقيق الإلكتروني في البنوك التجارية العراقية .
٢. بيان مدى إدراك المدققين لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.
٣. بيان أهم التحديات والصعوبات التي تواجهنا في تطبيق التدقيق الإلكتروني والمشاكل الناجمة عن ذلك.
٤. تحديد الأثر المتوقع للتدقيق الإلكتروني على عملية المدقق.

فرضيات الدراسة:

تنطلق فرضيات الدراسة من محاولة الإجابة على التساؤلات التي وردت في مشكلة الدراسة والتي صيغت بالشكل الآتي :

الفرضية الرئيسية الأولى:

H01 : البنوك التجارية لا تتبنى التدقيق الإلكتروني.

وتنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

H01 : لا توجد صعوبات في استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الإلكتروني في البنوك التجارية؟

H02 : لا توجد مشاكل تحد من تطبيق التدقيق الإلكتروني في البنوك التجارية ؟

الدراسات السابقة :

فيما يلي عرضا لبعض الدراسات ذات العلاقة بالدراسة الحالية، حيث قام الباحث بتقسيمها إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

١. دراسة البشتاوي والبقمي (٢٠١٥) بعنوان " أثر تطبيق النظم الخبيرة في البنوك التجارية على إجراءات التدقيق الإلكتروني من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الخارجيين، دراسة مقارنة في المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية " .

جاءت هذه الدراسة بصورة الدراسة المقارنة بين البنوك التجارية في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية البالغ عددها (١٥ بنكا) و(١١ بنكا) على التوالي، بهدف توضيح اثر تطبيق النظم الخبيرة على إجراءات التدقيق الإلكتروني ودورها في زيادة كفاءة إجراءات التدقيق الإلكتروني وذلك من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الخارجيين. وقد تم تصميم استبيان وزع على عينة من المدققين بعدد (٧٥) في الأردن و(١٠٠) في السعودية، وقد تم استخدام مجموعة الأساليب الإحصائية، وهي: معامل الثبات كرونباخ ألفا ومعامل ارتباط بيرسون ومقاييس الإحصاء الوصفي كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل الانحدار البسيط ، وقد خلصت الدراسة وباتفاق بين أفراد العينيتين الأردنية والسعودية أن من المتطلبات لتطبيق النظم الخبيرة في البنوك التجارية ضرورة محافظتها على موجوداتها والملفات التي تحتوي على معلومات وبيانات عمل البنك، كما بينت الدراسة أهمية النظم الخبيرة في البنوك التجارية في تسهيل إجراءات التدقيق الإلكتروني كالسرعة في تنفيذ المهام والحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لبيان الرأي حول خدمات البنك وتطابقها مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية والأنظمة والتعليمات المفروضة من قبل البنك وعدالة ومصداقية القوائم والتقارير المالية، كما إنها تساعد في تعزيز كفاءة التدقيق وزيادة جودته وتوفير الجهد والوقت والكلف المخصصة لتنفيذ إجراءات التدقيق وخطته.

٢. دراسة برزان (٢٠١٥) بعنوان " اثر التدقيق الإلكتروني في رفع الاستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي "

يهدف البحث إلى القاء الضوء على دور التدقيق الإلكتروني في رفع الاستقلالية والكفاءة المهنية للمدقق الداخلي، وقد تم تطبيق البحث على عينة من فروع مصرف الرافدين وقد تناول موضوع البحث بجانبه النظري وفقا لما طرحته الأدبيات المحاسبية والتدقيقية وهذا ما تضمنه المبحث الثاني ، أما الجانب التطبيقي فقد تطلب لاختبار فرضيات البحث استعمال استمارة الاستبانة التي وزعت على عينة من المدققين الداخليين والعاملين في المصارف عينة البحث. وقد اكد البحث في جانبه التطبيقي على معياري الاستقلال والكفاءة المهنية للمدقق الداخلي والعوامل المؤثرة بهذه المعايير ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث: يؤدي التدقيق الإلكتروني إلى الفصل بين عمل التدقيق وأعمال اللجان التي يكلف بها المدقق داخل الوحدات ، اضافة الى ان التدقيق الإلكتروني يؤدي إلى جعل المدقق أكثر كفاءة وخبرة في مجال عمل الحاسوب ومعالجة البيانات الكترونيا ، ومن ثم يمكنه من تنفيذ الإجراءات التي تعتمدها الوحدات عينة البحث في عملية التدقيق.

٣. دراسة رشيد (٢٠١٥) بعنوان " أثر تكنولوجيا المعلومات في أداء نظام الرقابة الداخلية - بحث تطبيقي في جامعة القادسية "

سعى هذا البحث إلى تحديد تأثير تكنولوجيا المعلومات (المتغير المستقل) بمكوناته التي تضمنت (الأجهزة والمعدات والبرمجيات والإجراءات وقواعد البيانات والموارد البشرية والشبكات). في تطوير إجراءات التدقيق الداخلي (المتغير المعتمد) الذي انطلق من مشكلة مفادها: محدودية امتلاك المؤسسات الحكومية نظام للرقابة الداخلية في ظل التطور وتكنولوجيا المعلومات. ويتمثل الهدف الرئيس للبحث هو وجود نظام رقابة داخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات كافة المؤسسات الحكومية وفي كافة الوحدات الأخرى حيث ان استخدام الحاسوب في العمل الرقابي اصبح امرا ضرورياً بعد زيادة حجم التوسع في أعمال المؤسسات. وخرج البحث باستنتاجات أهمها تعد تكنولوجيا المعلومات احد الأسباب الرئيسة لظهور الاقتصاد المستند إلى المعرفة، ودخول المنظمات في مجالات عمل لم يكن بإمكان الوصول إليها سابقاً مثلها أسهمت في بروز عدد من المفاهيم والظواهر الاقتصادية التي تشكل عالم اليوم مثل العولمة، التجارة الإلكترونية، المنظمات الرقمية كما قدم البحث جملة من التوصيات كان أبرزها إحداث تغييراً جوهرياً في بيئة عملية التدقيق الداخلي لاسيما في الاطار الفكري، حيث يقتضي الأمر توفير قاعدة فكرية ونفسية تتقبل التغيير باتجاه إحلال إجراءات التدقيق الداخلي الإلكتروني بدلاً من أساليب العمل التقليدية (والتي تعتمد على الورق) وتقليص ظاهرة مقاومة التغيير إلى ادنى حد ممكن، ويتم ذلك عن طريق الدولة من خلال إعداد برامج تثقيفية وإعلامية عن أهمية العمل الإلكتروني وتهيئة الموظفين بصورة جيدة على العمل بالطرق الحديثة.

٤- دراسة موسى (٢٠١٥) بعنوان " أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على المراجعة الداخلية بهيأة الموانئ البحرية السودانية "

تناولت الدراسة أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على المراجعة الداخلية بهيأة الموانئ البحرية ، وهدف البحث إلى الوقوف على كفاءة النظم المحاسبية في تزويد الإدارة المالية بالمعلومات المحاسبية الملائمة وإمكانية الاعتماد عليها بهيأة الموانئ البحرية السودانية، كما هدف البحث إلى إلقاء الضوء على المشاكل والمخاطر التي يمكن أن تواجه المراجع الداخلية في عملية المراجعة الداخلية في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية ودراسة طرق التغلب على المشاكل والمعوقات التي تواجه المراجع الداخلي في ظل النظم الإلكترونية. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي في صياغة مشكلة وفروض البحث والمنهج الاستقرائي في اختبار صحة الفروض والمنهج الوصفي في الدراسة التطبيقية، المنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة. وقد توصل الباحث إلى نتائج منها : أدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية إلى الحصول على معلومات دقيقة بصورة تساعد إدارة هيأة الموانئ البحرية على التخطيط والرقابة، أدى استخدام التقنية الحديثة في النظم المحاسبية إلى ربط إدارات التشغيل المختلفة بواسطة شبكة الكترونية مع اتحاد المخلصين ووكلاء البواخر حسب خطة إدارة النظم الإلكترونية بهيأة الموانئ البحرية السودانية. وقد توصل الباحث إلى عدد من التوصيات منها : ضرورة إلمام المراجع بمخاطر المراجعة في ظل النظم الإلكترونية وإمكانية تفاديها ومعالجتها ضرورة تدريب العاملين على البرامج الحاسوبية التي تمكن المراجع من اكتشاف الأخطاء أثناء عملية المراجعة بهيأة الموانئ البحرية السودانية

٥- دراسة سيمور (٢٠١٤) بعنوان "دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق". هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملائمة طبيعة الدراسة وتم تصميم استبانات و استخدام الاسلوب الاحصائي التحليلي للبيانات الدراسة ،وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها ان استخدام التدقيق الإلكتروني في مرحلة التخطيط وعملية التدقيق يؤدي الى تحسين جودة خدمة التدقيق ، وكذلك يتم استخدام التدقيق الإلكتروني في تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الاساسية للعمليات وخلصت الدراسة الى عدة توصيات اهمها زيادة فاعلية الجانب الرقابي المفروض من قبل هيئة سوق المال الفلسطينية وبورصة فلسطين وعلى الشركات المساهمة العامة في مجال التعاقد مع الشركات تدقيق ، واستخدام وسائل وادوات التدقيق الإلكتروني في عملية التدقيق .

ثانيا : الدراسات باللغة الأجنبية :

1- دراسة SABBAR ALARAJI, et ,al (٢٠١٧)

(Determine the most important of the early guidance indicators about banks continuation or their financial failure from the point of view of the external auditor by using factor analysis. Case study in a sample of serviced offices of external audit in Iraq)

(تحديد أهم مؤشرات التوجيه المبكر حول استمرار البنوك أو فشلها المالي من وجهة نظر المراجع الخارجي باستخدام تحليل العوامل. دراسة حالة في عينة من المكاتب الخدمية للمراجعة الخارجية في العراق)

هدفت هذه الدراسة لتوضيح دور المراجعة الخارجية في تقييم قدرة البنوك على الاستمرار في نشاطها أو فشلها المالي خلال الفترة القادمة، وذلك وفقا لمجموعة من العوامل والمؤشرات التي يستخدمها المدقق في عملية التقييم . ولتحقيق هدف هذه الدراسة، قمنا باختيار مجموعة من المراجعين الخارجيين العاملين في العراق من أجل تصميم استبيان. وستحلل البيانات قيد الدراسة، التي تعتبرها المراجعة الخارجية مسؤولة في حالة عدم أخذها في الاعتبار ما يكفي من الرعاية المهنية لمواصلة تقييم المصارف والفشل المالي خلال الفترة القادمة، على الرغم من أن هذه القدرة على التركيز لتلك المهن المهنية في عملية التقييم وفقا للعوامل والمؤشرات التي لها أهمية متفاوتة وفقا للنشاط المصرفي في البيئة العراقية.

٢- دراسة : Kutum, I, et, all (2015) بعنوان :

"The application of business risk audit methodology within non-Big-4 firms"

"تطبيق منهجية مخاطر اعمال المراجعة في شركات التدقيق الاربعة الكبار"

هدفت هذه الدراسة التعرف على اثر تطبيق منهجية التدقيق القائم على مخاطر الاعمال في شركات تدقيق الحسابات الاربعة الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة، وقد ركزت هذه الدراسة على الدافع لاعتماد هذا المنهج لشركات مراجعة الحسابات الاربعة الكبيرة في الدول الثلاثة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبينت نتائج الدراسة أن شركات تدقيق الحسابات (٤) الكبيرة في البلدان الثلاثة قد اعتمدت هذا المنهج ،وان صعوبات تطبيقه هو

عبء التكلفة لكل من شركة مراجعة الحسابات وعملائها، و أن هذا المنهج هو الأنسب للشركات الكبيرة وعمليات التدقيق الكبيرة، واوصت الدراسة بتطبيق منهجية تدقيق مخاطر الاعمال ومواكبة كل ما هو جديد في مجال مهنة تدقيق الحسابات بما يساهم في تطوير مهنة تدقيق الحسابات وبما يناسب عملها وحاجة عملائها.

٣- دراسة Aboa (2014) بعنوان :

"Continuous Auditing: Technology Involved"

" التدقيق المستمر: التكنولوجيا المعنية"

هدفت الدراسة للتركيز على دور التقدم التكنولوجي في بيئة الأعمال وعده كعامل تسبب في إجراء تغييرات في مجال التدقيق المستمر، وقد بينت الدراسة فيما اذا كانت المحاسبة والتدقيق قادرة على إظهار الإبداع والبراعة وبصورة مستمرة في معالجة العمليات وإيجاد الحلول اللازمة لحل المشاكل التي تواجهها نتيجة تطبيق التقدم التكنولوجي في المنشآت، وقد طبقت الدراسة باستخدام ثلاثة نماذج هي : نموذج:المستمر التدقيق حول (Razaee et al., 2002) بناء القدرات التدقيق ونموذج (Onions, 2003) حول نحو نموذج للتدقيق المستمر ونموذج تطوير حول (Woodroof & Searcy, 2001) نموذج والتنفيذ ضمن اتفاقية ديون الامتثال، وقد خلصت الدراسة إلى أن إجراءات التدقيق المستمر ضرورة لازمة في ظل تطبيق التكنولوجيا في بيئة الأعمال، وان هنالك بعض المعوقات المصاحبة لهذا التطبيق تؤدي إلى إعاقة العمل المحاسبي والتدقيقي وللتغلب عليها لا بد من مراجعة تاريخ التدقيق وعلاقته بتكنولوجيا المعلومات وتحديد إجراءات الملائمة لذلك التطور.

٤- دراسة Yohann (٢٠١٤) بعنوان "دور التدقيق التكنولوجي في بيئة الاعمال"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور التقدم التكنولوجي في بيئة الاعمال وعدت كعامل تسبب في اجراء تغييرات في مجال التدقيق المستمر ، وقد بينت الدراسة فيما اذا كانت المحاسبة والتدقيق قادرة على اظهار الابداع والبراعة بصورة متغيرة في معالجة العمليات وايجاد الحلول اللازمة لحل المشاكل التي تواجهها ونتيجة تضيف التقدم التكنولوجي في المنشآت ، وقد خلصت الدراسة الى ضرورة الازمة ف ظل تطبيق تكنولوجيا المعلومات في بيئة الاعمال ، وان هناك بعض المعوقات التي تعيق الاعمال المحاسبية والتدقيق والتغلب عليها يجب مراجعة تاريخ التدقيق وعلاقته مع تكنولوجيا المعلومات المحاسبية وتحديد الاجراءات اللازمة لذلك.

٥ - دراسة : Jost van, et ,all (2014) بعنوان :

"The Use of Business Risk Audit Perspectives by Non- Big 4 Audit Firms"

" استخدام وجهات نظر مخاطر الاعمال في مراجعة حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة من غير شركات التدقيق الاربعة الكبار"

هدفت هذه الدراسة الى بيان دور مخاطر الاعمال في تدقيق حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال ممارسات مكاتب التدقيق الصغيرة

والمتوسطة الحجم المكاتب الصغيرة، تم استخدام المنهج الوصفي في البحث وشملت عينة الدراسة (٣٨) مدققا من شركات التدقيق ، وتوصلت نتائج هذه الدراسة ان الاستثمارات في تكنولوجيا تدقق الحسابات من العوامل الهامة لشرح استخدام وجهات النظر مخاطر الأعمال، واوصت الدراسة بالحاجة إلى تمكين مدققي الحسابات من التمتع بالمرونة الكافية في استخدام مناهج التدقيق لضبط تدقيقهم في تطبيق معايير التدقيق الدولية بدلا من التدقيق تحت شروط صارمة.

٦- دراسة Omoteso (2012) بعنوان :

“The application of artificial intelligence in auditing: Looking back to the future”

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في إجراءات التدقيق في ظل تطبيق الذكاء الاصطناعي، حيث بينت أن إجراءات التدقيق بحاجة إلى تطوير في ظل تطبيق نظم الذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال الحديثة وأن على المدققين زيادة جهودهم لإيجاد دورا أكثر فاعلية في الحكم والسيطرة، وقد استعرضت الدراسة الجهود البحثية الرئيسية والمناقشات الحالية حول استخدام النظم الخبيرة والشبكات العصبية في التدقيق والآثار المترتبة عليها وتقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على عمل لجان التدقيق (نظم الرقابة الداخلية) واستقلالية المدقق وفجوة التوقعات، والآثار المترتبة على استخدام هذه النظم لعمليات شركات التدقيق الصغيرة والمتوسطة ومنظمات القطاع الحكومي بهدف توقع الاتجاهات المستقبلية الضرورية للعمل وتطوير البرمجيات في ضوء الفوائد والعيوب التي تصاحب العمل. وقد خلصت الدراسة إلى بيان الإجراءات اللازمة لتطوير النظم الخبيرة المستخدمة في التدقيق وحددت الفوائد التي من الممكن ان تزيد من كفاءة التدقيق . وان تقلل من العيوب التي من الممكن ان تحد من إجراءات التدقيق في ظل النظم الخبيرة، كما ناقشت أهمية استخدام المدققين للذكاء الاصطناعي في أحكام التدقيق وفوائد تبني هذه النظم في العمل التدقيقي ومقارنته مع تكاليفه وتقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على تصميم نظم الرقابة الداخلية من خلال الاقتراحات يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

المبحث الثاني

الاطار النظري

مفهوم التدقيق الإلكتروني

لقد اصبح على كثير من المنظمات الحديثة استخدام التكنولوجيا في تمشية اعمالها ومعالجة البيانات، مما جعل هذه المهنة ذات اهمية كبيرة في تقديم خدماتها بجوده وكفاءة عالية ، لذلك ظهر نظام جديد يعرف بنظام التدقيق الإلكتروني ويقصد به عملية تطبيق أي نوع من الانظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق الاعمال. "لذلك فان ركن التدقيق الإلكتروني والمتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لمساعدة المدقق في عملية التدقيق وعبر مراحل التدقيق التخطيط والرقابة والتوثيق (حمدان ، حمدونة ، ٢٠٠٧: ص ١٨٤ ، ص ٩٢٦). كما اضاف (Williamson, 1994) بأن التدقيق الإلكتروني" هو عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق"

هنالك اختلاف واضح بين اهداف التدقيق الالكتروني والتدقيق اليدوي ، حيث يجب على مدقق الحسابات ان يقوم بالتأكد من سلامة ودقة وصدق البيانات الداخلة والمعلومات الخارجة وسلامة كافة الاجراءات وسلامة النظم المحاسبية والمالية وسلامة التخطيط و بيان مدى الالتزام بالسياسات والبرامج لتحقيق اهداف المنظمة ، لذلك ان هدف التدقيق هو واحد في النظامين اليدوي والالكتروني (البشتاوي ، البقمي ، ٢٠١٥ ، ص : ١٢٨).

كما توجد عدة اهداف عند استخدام الحاسوب الالكتروني في ادارة البيانات المحاسبية في المساهمة في تحقيقها وهي (برزان ، ٢٠١٥ : ص ٤٢٣). وهذه الاهداف تسمى تقييم الاداء:

- ٠١ هدف الاقتصادي : أي ان هدف المدقق في فحص استخدام الحاسوب ومعرفة استخدامه بالشكل السريع لخدمة الوحدات الاقتصادية وياقل التكلفة وتوفير المعلومات والبيانات بشكل فوري مما يساعد على منفعة الوحدات الاقتصادية .
- ٠٢ هدف الفاعلية : ان من اهداف المدقق التحقق وفحص فاعلية الادوات الرقابية للتأكد من سلامة وكفاءة النظام في جميع أنشطة المنشأة الادارية والمالية والتشغيلية .
- ٠٣ هدف الكفاية : هي ان يقوم المدقق بالتحقق من ان استخدام الحاسوب لتلبية متطلبات الاكثر اهمية في المنشأة حيث يعتمد على مفهوم الاهمية النسبية .
- ٠٤ هدف الحماية : وهي من واجبات مدقق الحسابات ان يقوم بحماية النظام من حيث المخاطر المحيطة والمراقبة لاستخدامه ، من حيث تلف النظام وفقدان البرامج والمشكلة الفيروسات وعمليات السرقة والاختراق وغيرها .

مداخل التدقيق الإلكتروني :

أولاً : التدقيق حول الحاسوب

يعتبر هذا المدخل يقوم على الاهتمام بعملية تدقيق المدخلات والمخرجات فقط ، دون الاطلاع على ما يحدث داخل الحاسوب من عمليات ، ويعد هذا المدخل من اسهل وابسط المداخل في التدقيق الالكتروني ، ولا يحتاج الى تكاليف عالية ولا الى خبرات او مهارات عالية في الحاسوب ، لذلك على المدقق ان يكون له القدرة على المتابعة على المخرجات والمدخلات ، وفي هذه المرحلة لا يجب ان يكون ذات مهارة عالية في استخدام الحاسوب لان هذه المدخلات يقوم بأعدادها يدويا ومن ثم ادخالها الى الحاسوب ليتم معالجتها واكتشاف الاخطاء فيها (الذبيبة واخرون ، ٢٠١١ ، ص ٤٨) .

ثانياً : التدقيق باستخدام الحاسوب

ان استخدام الحاسوب في عمليات التدقيق يساهم في نجاح عملية التدقيق بشكل جيد لأنها تعتمد على البيانات الالكترونية بدلاً من البيانات التقليدية اليدوية مما يجعلها دقيقة وسريعة الانجاز (Khaddash at , 2013 ,p208).

وتوجد هناك ثلاث طرق في هذا الاستخدام وهي :

١ - طريقة المحاكاة المتوازية

ويعتمد في هذه الطريقة على معالجة عينات من داخل الشركة او المنظمة باستخدام برامج مشابهة لتلك التي يستخدمها العميل ثم يقوم بالمقارنة مع نتائج التي توصل اليها العميل . ويجب ان يكون المدقق حذر في هذه المرحلة في اخذ عينات (حمدونة ، حمدان ، ٢٠٠٨ : ص ٩١٣-٩٥٨).

٢- طريقة البيانات الاختيارية

وهي عملية تأكد من سلامة نظام برنامج العميل من خلال اختيار بيانات وهمية يتم ادخالها الى برنامج العميل لتأكد من معالجتها بصورة جيدة وسليمة ، أي ادخال بيانات غير صحيحة وتشغيل البرنامج تحت اشرافه حتى يتم التأكد من ان البرنامج الالكتروني لدى العميل سيعمل على النحو الملائم وبشكل الصحيح مع انواع مختلفة من البيانات ، وان المدقق على علم بكافة الاخطاء والمخالفات التي تم ادخالها في البرنامج ، وتعد هذه الطريقة من الطرق المفيدة لتقييم مدى كفاءة نظام العميل ومدى توفر الرقابة بالنظام بشأن المخالفات والاطفاء ويجب الاخذ بالجوانب او الامور المهمة في هذه الطريقة (أرينز ، لوبك : ٢٠٠٩ ، ص ٦٦٩-٧٠٠) .

- يجب ان تحتوي البيانات الاختيارية على كافة الاحالات المناسبة التي يرغب المدقق في اختبارها
 - يجب ان تشمل البرامج التي يتم اختبارها عند استخدام التدقيق للبيانات الاختبارية مع تلك التي يتم استخدامها طوال العام بواسطة العميل .
 - يجب حذف البيانات الاختبارية من سجلات العميل بعد عملية الاختبار .
- ٣- برامج التدقيق

وهي برامج تكون مساعدة للمدقق للقيام بعملية التدقيق بصورة جيدة وسليمة ومن هذه البرامج برامج التدقيق الخاص وهو برنامج يستخدم للقيام ببعض مهام التدقيق بما يوازي نظام العميل حيث يتم اعداد هذه البرامج من خلال خبراء مختصين في هذه البرامج .برامج التدقيق العامة وهي برامج تعد بشكل عام أي ولا تقتصر على برنامج معين او عميل وهي تساعد مدقق الحسابات من اداء عملية التدقيق بصورة جيدة (عبد الله واحمد ، ٢٠١١ ص٩).

ثالثا : التدقيق خلال الحاسوب

ان حجم التعاملات والسجلات الكبيرة الذي جعل من الاكتفاء بعملية التدقيق حول الحاسوب غير كافية وغير عملية ، لذلك اصبح من الضروري ان يقوم المدقق بعملية التدقيق خلال الحاسوب ، وهو يحتاج الى مهارة في استخدام الحاسوب وفي عملية ادخال المدخلات والمخرجات والعمليات التشغيلية التي تقع عليها عملية التدقيق والتي تحتاج الى مهارة عالية وخاصة (الذنبيات ، ٢٠١٥، ص٣٤٧).

اجراءات التدقيق الالكتروني

توجد ثلاث انواع من الاجراءات (مطارنة ، ٢٠١٣) .

١- المهارات والكفاءات

في هذا الاجراء يجب على المدقق ان يتمتع بالمعرفة الكافية في الانظمة التي تعمل في نظام الحواسيب ، بهدف التدقيق والاشراف على العمل بشكل جيد ، ويجب التأكد اذا كان بحاجة على مهارات وخبرات متخصصة في تلك الانظمة خلال عملية تدقيق الحسابات .

٢- التخطيط لعملية التدقيق

يجب على المدقق الداخلي الحصول على فهم كافي للنظام المحاسبي والرقابة الداخلية ، ليتمكن من التخطيط والتطوير لعملية التدقيق ، ويجب عليه ان يحصل على فهم لأهمية وتعقيد فعاليات تلك الانظمة، وان عملية التخطيط توفر الامور وما يتعلق في الحصول على الادلة الكافية والمناسبة لفهم العملية وأيضاً مساعدة المدقق في التحكم في التكاليف وتمكن على تجنب سوء الفهم مع العميل وتكوين علاقة جيدة مع العميل .(Arenaz,at.al,2012)

٣- تقدير المخاطر:

يجب على المدقق ان يقوم بتقدير المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية ، و يجب ان يحصل على تصور كامل لتلك الاخطار وكيفية التعامل معها وتأثيرها على دقة البيانات في حالة وجود معلومات خاطئة ،وان مفهوم تحليل المخاطر هو تحديد العناصر الخطرة والمتعلقة في اعاقة تحقيق اهداف التدقيق ، وهي تعتبر من المراحل الرئيسية الاولى في تقييم ودراسة انظمة الرقابة الداخلية التي تحدد الاجراءات والاسس التي سيتم اتباعها لمعالجة أي اثر سلبي او تهديد متوقع (القطناني ، ٢٠٠٤ :ص ٢٣) .

٤- تدقيق الحسابات في ظل التدقيق الإلكتروني

ان عملية التدقيق في ظل التدقيق باستخدام الحواسيب على انها عملية تفويم ما اذا كان استخدام الحاسوب الالي يساعد في حماية ورقابة اصول المنشأة، والتأكد من صحة بياناتها وتحقيق اهدافها بكفاءة حيث ان عملية التدقيق الإلكتروني لا تختلف عن التدقيق اليدوي، وفي ظل البيئة المتطورة يجب على مستخدمي الحاسوب الالي الاخذ بعين الاعتبار الى الخصائص تلك البيئة ومن هذه الخصائص ،من الممكن ان نفهم اثر استخدام التدقيق الإلكتروني على عملية التدقيق من خلال التأثير على تخطيط عملية التدقيق من خلال التأثير على بعض خصائص الرقابية الداخلية ، وفي تأثيرها على توقيت اجراء عملية التدقيق ، ونظراً لسهولة عملية استخدام الحاسوب في عملية التدقيق من قبل العاملين فيه ولديهم الخبرة يمكن لهم ان يقوموا بعملية التدقيق في أي موقع كان دون ان يكون هناك عرضة للاكتشاف (الشنطي ، ٢٠١١ :ص ٣٣٩).

٥- اساليب الرقابة في ظل استخدام التدقيق الإلكتروني

ان الاطار العام لنظام الرقابة الداخلية هو (خطة تنظيمية ونظام للصلاحيات والمحاسبة والكفافية التدقيقية على معالجة البيانات) لذلك ان من الطبيعي ان تكون هناك اجراءات لنظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب ويعتمد اعدادها على عدة عوامل اهمها (صالح ، ٢٠١٣ ،ص ٨٩) .

٠١ حجم المعاملات المحاسبية وطبيعتها التي تقع مسؤولية معالجتها على النظام المحاسبي الإلكتروني.

٠٢ درجة التعقيد والتطوير نظام الحاسوب المستخدم .

وان اجراءات التدقيق المستخدمة في ظل الحاسوب او التدقيق الإلكتروني تختلف عنه في ظل استخدام اليدوي من حيث السجلات والدفاتر المحاسبية وكيفية مسكها . كما يوجد عدة اساليب تسهل عملية التدقيق والتي يجب ان تكون تلك البيانات واضحة وسليمة وتمتاز بالدقة ومن هذه الاساليب (رشيد . ٢٠١٥ :ص ٢٢٥) .

المبحث الثالث /التحليل الاحصائي

التحليل الاحصائي

أولاً/ وصف مفردات العينة

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات الذين يعملون في الشركات ومكاتب التدقيق الخاصة في محافظات الفرات الاوسط ، اما عينة الدراسة فشملت مجموعة مختارة من مراقبي الحسابات الذين يقومون التدقيق في شركات ومكاتب التدقيق حيث تم توزيع (٤٢) استبانة، وتم استرجاع (٣٥) منها. أي بنسبة (٨٣.٣٣ %) وهو ما يعد نسبة جيد لأغراض البحث العلمي ، وفيما يأتي وصف تحليلي للبيانات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة.

جدول رقم (١)

المؤهل العلمي لعينة البحث		
النسبة المئوية	التكرارات	
6%	2	دكتوراه
6%	2	ماجستير
6%	2	دبلوم عالي
71%	25	بكالوريوس
11%	4	اخرى
100%	35	المجموع

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين أن مجتمع البحث من حملة الشهادات العليا والشهادات الجامعية، ومن ثم فإن أفراد مجتمع البحث مؤهلين من الناحية العلمية لفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بشكل علمي وموضوعي حيث شكلت شهادة البكالوريوس نسبة ٧١% وشهادة الدكتوراه ٦% والشهادات الاخرى ١١% من حجم العينة المدروسة .

جدول رقم (٢)

الخبرة العملية لعينة البحث		
من ٥-اقل من ١٠	14	40%
من ١٠-اقل من ١٥	6	17%
من ١٥-اقل من ٢٠	10	29%
٢٠ فأكثر	5	14%
المجموع	35	100%

يتبين من الجدول أعلاه إن غالبية أفراد العينة هم من ذوي الخبرة العالية مما يدل على قدرة مجتمع البحث على فهم أسئلة الاستبانة واستيعابها بشكل واضح ومن ثم الإجابة عليها بشكل صحيح حيث ان فئة ٥-١٠ سنة شكلت ٤٠% من حجم العينة و ٢٠ سنة فأكثر ١٤%.

ثانيا / تحليل نتائج الاستبانة

لأغراض البحث فقد قمنا في تفرغ وتحليل البيانات من خلال برنامج (spss) للقيام بعملية التحليل، وتحقيق الأهداف الموضوعية في إطار البحث، وتم قياس صدق وثبات الاستبانة بمعامل الفا كرومباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصدقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، إذ يعتمد هذا الاختبار على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لأسئلة الاستبانة. وقد استخدم الباحث أسلوب (Likert) الخماسي الذي يتوزع من اعلى وزن له والذي أعطي (٥) درجات تمثل حقل الاجابة (اتفق تماماً)، الى أوطأ وزن له والذي أعطي (١) درجة واحدة لتمثل حقل الاجابة (لا اتفق تماماً)، و بينهما ثلاثة أوزان أخرى هي (٤، ٣، ٢) لتمثل حقول الاجابة (اتفق، محايد، لا اتفق) على الترتيب، بعد ذلك تم عمل جداول التوزيع التكراري لكل محور من محاور البحث ، وتم اعداد الجداول الخاصة بعملية التحليل الاحصائي للحصول على الاوساط الحسابية الموزونة (\bar{x}_w) والانحرافات المعيارية (δ_j) ومعاملات الاختلاف (C.V) والاوزان المئوية (%)، بهدف التعرف على مدى الانسجام في استجابات العينة، ومن جانب آخر، اعتمد الباحث الوسط الفرضي البالغ (٣) كمييار لقياس وتقييم الدرجة المستحصل عليها من خلال استجابات افراد عينة الدراسة وذلك ضمن التقدير اللفظي لأوزان استبانة الخمسة، علماً بأن الوسط الحسابي الفرضي (٣) هو عبارة عن معدل أوزان المقياس، أي ان :

$$3 = \frac{1+2+3+4+5}{5}$$

رقم (٣)
الثبات
الدراسة .

الجدول
معامل
للمحاور

معامل الثبات (طريقة ألفا كرو نباخ)		
المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ للثبات
التدقيق الالكتروني	١٠	.989
الصعوبات التي تواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات	٦	.934
المشاكل التي تحد من تطبيق التدقيق الالكتروني	٨	.920
المصدر: إعداد الباحث		

الجدول رقم (٤)
الايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاوزان النسبية للمتغير التدقيق الالكتروني

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
١	يتم استخدام التدقيق الالكتروني في تنفيذ الإجراءات التحليلية والمالية العمليات الخاصة بالشركة محل التدقيق	4.04	.978	0.2421	0.808
٢	يتم استخدام أدوات التدقيق الالكتروني لتنفيذ الإجراءات التحليلية لتقييم قدرة العميل على الاستمرار.	4.36	.995	0.2282	0.872
٣	يتم استخدام التدقيق الالكتروني لتنفيذ الإجراءات التحليلية بهدف التوصل إلي مدى وجود تحريفات	3.92	1.038	0.2648	0.784
٤	يتم استخدام التدقيق الالكتروني لتنفيذ الإجراءات التحليلية لتقليل الاختبارات التفصيلية العمليات والارصدة.	4.56	.712	0.1561	0.912
٥	يتم استخدام التدقيق الالكتروني في تنفيذ الإجراءات التحليلية لتحليل وربط العلاقات بين بنود المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع المعلومات المالية وغير المالية لفترات أخرى	4.40	.764	0.1736	0.88
٦	يتم استخدام التدقيق الالكتروني في تنفيذ الإجراءات التحليلية لتحديد مدى واقعية ومنطقية العمليات المالية للشركة.	4.32	.852	0.1972	0.864
٧	يتم استخدام التدقيق الالكتروني في تنفيذ الاختبارات التفصيلية للحسابات من أجل التحقق من دقتها.	4.25	0.878	0.2066	0.85
٨	يتم استخدام التدقيق الالكتروني في تنفيذ الاختبارات التفصيلية	3.96	.935	0.2361	0.792

				للحسابات من أجل التحقق من قيمة أرصدة الأصول والالتزامات	
0.816	0.2338	.954	4.08	يتم استخدام التدقيق الإلكتروني في تنفيذ الاختبارات التفصيلية للحسابات من أجل التحقق من دقة وتحليل الحسابات.	٩
0.838	1.9806	0.912	4.193	المتوسط العام	

يتضح من خلال نتائج الجدول (٤) بأن هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الاول، إذ بلغ (٤.١٩٣) مما يعني شيوع استخدام هذا البعد في الشركة المبحوثة ، وبانحراف معياري عام قدره (٠.٩١٢) ، ومعامل اختلاف قدره (١.٩٨٠٦) معبراً عن تشتت ضئيل في اجابات العينة ووزن مؤوي بلغ (٨٣٨%) اذ نجد الوسط الحسابي الموزون العام أكبر من الوسط الفرضي (٣)، وهذا يعني ان هذا البعد (التدقيق الإلكتروني) له اثر كبير على عملية التدقيق الخارجي بالنسبة الى افراد العينة وفقاً لوجهة نظرهم الشخصية، ويعزى سبب ذلك الى ان هذه الشركة تدرك اهمية التدقيق الإلكتروني في عملية الرقابة المالية .

الجدول رقم (٥)

الايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاوزان النسبية لبعد الصعوبات التي تواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات

الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات	
0.896	0.1719	.770	4.48	ارتفاع تكلفة استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق	١
0.864	0.2287	.988	4.32	التطبيق المحاسبي مازال يدويا في اغلب الشركات	٢
0.72	0.3106	1.118	3.60	عدم وجود تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيق نظام التدقيق الإلكتروني	٣
0.872	0.1736	.757	4.36	ضعف التحصيل العلمي لمهارات تكنولوجيا المعلومات لمدقي الحسابات	٤
0.728	0.3956	1.440	3.64	قلة الخبرة العلمية لمدقق الحسابات	٥
0.864	0.2287	.988	4.32	عدم تدريس تكنولوجيا المعلومات لبرامج التدقيق في الدراسات الأولية والعليا والمهنية	٦
0.824	1.3185	1.010	4.12	المتوسط العام	

*المصدر : اعداد الباحث بالاستناد على نتائج الحاسوب

ويتضح من خلال نتائج الجدول (٥) بأن هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الثاني، إذ بلغ (4.12) مما يعني شيوع استخدام هذا البعد في الشركة المبحوثة ، وبانحراف معياري عام قدره (1.010) ، ومعامل اختلاف قدره (1.3185) معبراً عن تشتت ضئيل في اجابات العينة ووزن مؤوي بلغ (0.824) اذ نجد الوسط الحسابي الموزون العام أكبر من الوسط الفرضي (٣)، وهذا

يعني ان العقبات امام تطبيق تكنولوجيا المعلومات لها اثر كبير على عملية التدقيق الالكتروني بالنسبة الى افراد العينة وفقاً لوجهة نظرهم الشخصية، ويعزى سبب ذلك الى ان عملية التدقيق الالكتروني مازالت تنسم بالصعوبة في التطبيق لا سباب فنية وتكنولوجية وتدريب .
الجدول رقم (٦)

الايوساط الحاسوبية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف والاوزان النسبية لمتغير المشاكل التي تحد من تطبيق التدقيق الالكتروني

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
١	صعوبة المحافظة على سرية المعلومات	4.32	.988	0.2287	0.864
٢	زيادة الاعتماد على قدرات الاجهزة وبالتالي قتل الابداع لدى المدققين	4.40	1.000	0.2273	0.88
٣	الاستغناء عن خدمات بعض العاملين في مكاتب التدقيق	4.72	.458	0.097	0.944
٤	غياب الكفاءة، أي أن تكاليف تطبيق التدقيق الإلكتروني تفوق المنافع المتوقعة منه.	3.68	1.464	0.3978	0.736
٥	نقص الخبرات المتخصصة في نظم المعلومات.	4.24	1.200	0.283	0.848
٦	غياب التوجيه من قبل الهيئات المنظمة للمهنة.	4.24	1.012	0.2387	0.848
٧	فقدان الثقة بالأعمال الإلكترونية، والخوف من فقد المعلومات سواء بالدخول غير المصرح به من قبل الغير أو تلفها.	4.48	.963	0.215	0.896
٨	فقدان الدافعية نحو التطوير بسبب تدني مستوى خدمة التدقيق بالعراق والطلب عليها.	4.68	.748	0.1598	0.936
	المتوسط العام	4.345	0.979	1.7075	0.869

ومن خلال الجدول (٦) ايضاً، يتضح ان جميع الفقرات، حققت تقدماً واضحاً باتجاه شيوع المشاكل التي تحد من تطبيق التدقيق الالكتروني في المنظمة المبحوثة ، نتيجة تجاوز الأوساط الحاسوبية الموزونة لجميع الفقرات الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣)، من جانب آخر يتضح بأن افراد العينة متفقين بشكل كبير حول فقرات المحور الاول بنسب مئوية مرتفعة وتعد الفقرة (٥) من أكثر الفقرات انسجاماً على مستوى اجابات العينة لحصولها على اقل معامل اختلاف بلغ (١.٧٠٧٥).

ثالثاً / اختبار تأثير المتغيرات ابعاد التدقيق الالكتروني على التدقيق الخارجي يلاحظ من خلال جدول رقم(٧) تحقق اغلب الفرضيات التي تتعلق بعلاقة الاثر بين التدقيق الالكتروني وعملية التدقيق الخارجي وعند مستوى دلالة معنوية (5%) كما موضحة ادناه. كما ويظهر ذلك من خلال قيمة (t) المحسوبة ومعنويتها كما في الجدول وقد تراوح قيمة استعمال (R^2) بين (7%-14%) حول تفسير التدقيق الالكتروني و عملية التدقيق الخارجي

جدول رقم (٧)

يوضح الاثر بين التدقيق الالكتروني وعمليات التدقيق الخارجي لعينة البحث والتي قدرها ٣٥ شخص

المتغير المستقل والمعتمد	معامل الانحدار B	قيمة t المحسوبة	Sig.	قيمة f المحسوبة	Sig.	معامل التفسير R ²
التدقيق الالكتروني	0.58*	3.27	0.00	6.15	0.00	7.60%
التدقيق الخارجي	0.75*	2.16	0.00	10.3	0.00	14.4%

*تعني معنويه 5%

المصدر : اعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات

اولا: النتائج

١- وجود اثر كبير للتدقيق الالكتروني على عملية التدقيق الخارجي الذي تقوم به شركات ومكاتب التدقيق الخاصة والمجازة من قيل جمعية المحاسبين القانونيين وذلك بسبب ان هذه الشركات تدرك أهمية التدقيق الالكتروني في ممارسة عملية الرقابة المالية.

٢- وجود عقبات امام تطبيق تكنولوجيا المعلومات ولها اثر على عملية التدقيق الالكتروني وبسبب ان عملية التدقيق الالكتروني ما زالت تتسم بالصعوبة في التطبيق لأسباب منها ارتفاع تكلفة استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق وعدم وجود تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيق نظام التدقيق الالكتروني من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

٣- شيوع المشاكل التي تحد من تطبيق التدقيق الالكتروني وخصوصا نقص الخبرات المتخصصة في نظم المعلومات و غياب الكفاءة، أي أن تكاليف تطبيق التدقيق الإلكتروني تفوق المنافع المتوقعة منه.

ثانيا: التوصيات

١- ضرورة قيام الجهات المسؤولة عن مهنة تدقيق الحسابات في العراق وخاصة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات والجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين بدراسة الموضوع من كل جوانبه ومدى امكانية تطبيقه في العراق.

٢- ضرورة تعزيز إدراك مدققي الحسابات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، ودورها في الحصول على أدلة ذات جودة عالية وبأسرع وقت.

٣- ضرورة قيام الجهات الحكومية والمشرفة على المهنة بمتابعة مكاتب التدقيق من أجل إدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها.

٤- تشجيع مدققي الحسابات على الالتحاق بالدورات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٥- ضرورة ان تولي شركات التدقيق اهتماما متزايدا في عملية التدقيق الالكتروني حتى تكون لديها القدرة الكافية في عملية التدقيق ومن خلالها تحصل على مركز تنافسي جيد في سوق الاعمال.

(٨-١)المراجع :

المراجع العربية :

برزان، صبيحة (٢٠١٥)، اثر التدقيق الإلكتروني في رفع الاستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢١، العدد ٨٤ ، ص ٤١٥- ص ٤٤١ ، ٢٠١٥ .

البشتاوي، سليمان و البقمي ، احمد (٢٠١٥)، أثر تطبيق النظم الخبيرة في البنوك التجارية على اجراءات التدقيق الالكتروني من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الخارجيين، دراسة مقارنة في المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد ١١ ، العدد ١ ، ص ١١٧ - ص ١٥١ ، ٢٠١٥ .

حمدونه ، طلال وحمدان ، علام (٢٠٠٨)، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السادس عشر، العدد الأول، ص٩١٣-ص٩٥٨ يناير ٢٠٠٨ .

رشيد ، مكي ارشد (٢٠١٥)، أثر تكنولوجيا المعلومات في أداء نظام الرقابة الداخلية - بحث تطبيقي في جامعة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٧، العدد ٤ ، ص ٢١٧- ص ٢٤٥ ، ٢٠١٥ .

موسى ، علي (٢٠١٥)، أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على المراجعة الداخلية بهيئة الموانئ البحرية السودانية ، رسالة جامعية غير منشورة ، جامعة البحر الأحمر ، الخرطوم ، السودان .

الذنيبات ، علي عبد القادر (٢٠١٥) تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية ، ط٥ ، عمان دار وائل للنشر والتوزيع ، ص٣٤٧ .

مطارنة ، غسان فلاح (٢٠١٣) ، تدقيق الحسابات المعاصرة ، ط١ ، زمزم ناشرون وموزعون ، ص٢٣٠- ٢٣٤ .

عبد الله ، خالد امين و احمد ، مهند اكرم (٢٠١١) ، التقنيات الالكترونية المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات وقياس مدى تأثير على فاعلية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الاردنيين ، مجلة سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية .

الشنطي ، ايمن محمود نمر (٢٠١١) ، المعلومات في دور تكنولوجيا تطوير مهنة تدقيق الحسابات ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، ٢٧(١) ص٣٣٩ .

سيمور ، نبيل البراهيم اسماعيل (٢٠١٤) دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة خدمات التدقيق ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .

الذبية ، زياد عبد الحليم والرمحي ، نضال محمود و الجعيدي ، عمر عبد (٢٠١١) نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق ، (ط١) ، ص٤٨ ، عمان : دار النشر الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة .

حمدونة ، طلال و حمدان علام ، (٢٠٠٧) التدقيق الالكتروني واثارة على جودة الأدلة ، مجلة الجامعة الاسلامية سلسلة الدراسات الانسانية ٢(١٠) ، ص١٨٤ .

صالح ، جليل ابراهيم (٢٠١٣) اثر استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، ٣(٢) ، ص٨٩ .

القطناني ، خالد محمود (٢٠٠٤) ، اثر خصائص التعبه والتكنولوجيا المعلومات على المخاطر ، دار المنار ، ص٢٧ .

الفين ، ارنز و جيمس ، لوبك (٢٠٠٩) ، المراجعة مدخل متكامل ، دار المريخ للنشر ، ص ٦٦٩-٧٠٠ .

المراجع الاجنبية :

Aboa, Y. P. J. D. (2014). Continuous Auditing: Technology Involved. Undergraduate Honors Theses. Paper 209. <http://dc.etsu.edu/honors/209>.

Omoteso, K. (2012). The application of artificial intelligence in auditing: Looking back to the future. *Expert Systems with Applications*, 39(9), 8490-8495.

SABBAR ALARAJI, F. A., HADI ALHUSSE, F. H., KADHIM SHLAKA, J., AL-DULAIMI, Z. S., & ATIYAH, L. (2017). Determine the most important of the early guidance indicators about banks continuation or their financial failure from the point of view of the external auditor by using factor analysis. Case study in a sample of serviced offices of external audit in Iraq. *Theoretical & Applied Economics*, 2495-106.

D'Onza, G., Lamboglia, R., & Verona, R. (2015). Do IT audits satisfy senior manager expectations? A qualitative study based on Italian banks. *Managerial Auditing Journal*, 30(4/5), 413-434.

Abdullatif, M., & Kawuq, S. (2015). The role of internal auditing in risk management: evidence from banks in Jordan. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 31(1), 30-50.

Williamson, A. L. (1994), "Audit Automation", *Accountant Digest*, No. 318, ICAEW, London.